الآليات الوطنية
لإعداد التقارير والمتابعة

دليل عملي بشأن تعاون الدول
مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
المفوضية السامية لحقوق الإنسان

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
المفوضية السامية لحقوق الإنسان

الآليات الوطنية
لإعداد التقارير والمتابعة

دليل عملي بشأن
تعاون الدول مع الآليات الدولية
لحقوق الإنسان

الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ٢٠١٦

ملاحظة

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا في طريقة عرض مادته ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن رسم حدودها أو تخومها.

*

* *

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الأرقام الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

HR/PUB/16/1

© ٢٠١٦ – الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقديم

يُمكّن الإطار الدولي الحالي لحماية حقوق الإنسان الأفراد في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم الأفراد الأشد تهميشاً وحرماناً، من المطالبة بحقوقهم والتماس الانتصاف. وقد حدد هذا الإطار منذ عام ١٩٤٨ العلاقة بين الحكومات باعتبارها جهة مسؤولة والأفراد باعتبارهم أصحاب حقوق – أي تحديد مسؤوليات الدول فيما يتعلق باحترام وحماية حقوق الإنسان للخاضعين لولايتها.

وظل هذا الإطار يتطور من خلال وضع معاهدات جديدة وآليات رصد جديدة. ويحظى هذا التطور بالترحيب لكونه يعزز ويحمي حقوق الإنسان للأفراد ويزيد من عدد السبل المتاحة لأصحاب الحقوق لالتماس الانتصاف.

وبالنسبة إلى الدول، فإن تقديم تقارير دورية إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان والتعاون معها يتيح لها فرصة فريدة من نوعها لإجراء تقييم ذاتي للوضع على أرض الواقع بوسائل منها جمع البيانات وتحليلها، واستعراض التشريعات والسياسات.

ومع ذلك، فإن الدول تواجه، بسبب التوسع الكبير لنطاق هذا النظام، تزايد متطلبات تنفيذ الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وعن تقديم التقارير إلى الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ومتابعة التوصيات أو القرارات الصادرة عنها. ومن أجل الوفاء بهذه المتطلبات، فقد اعتمدت العديد من الدول على نحو متزايد مناهج شاملة وأكثر كفاءة واستدامة لتقديم التقارير والتعاون والمتابعة بوسائل منها إنشاء هيكل حكومي من نوع جديد يُعرف باسم الآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة. وأعلنت الدول أيضاً عن التزامات عامة بإنشاء هذه الآليات، لا سيما في سياق الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان.

ويسعى هذا *الدليل العملي والدراسة* المرفقة *المتعلقة بتعاون الدول مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان* إلى تحديد المكونات الرئيسية للآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة في مجال حقوق الإنسان، بالاستناد إلى مختلف ممارسات الدول مع عدم الادعاء بوجود نموذج واحد يناسب جميع الحالات.

ولدى الآليات الوطنية المكلفة بإعداد التقارير والمتابعة القدرة على أن تصبح إحدى المكونات الرئيسية للنظام الوطني لحماية حقوق الإنسان بحيث تنقل معايير وممارسات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية مباشرة إلى المستوى الوطني. ويستند جوهر عملية إعداد التقارير لمصالح وطنية. وتكرس الآليات الوطنية لتقديم التقارير والمتابعة الملكية الوطنية لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان وتُمكّن الوزارات وتعزز الخبرات في مجال حقوق الإنسان بطريقة مستدامة وتحفز الحوار الوطني وتيسر سبل التواصل داخل الحكومة وتتيح إجراء اتصالات منظمة ورسمية مع البرلمان والسلطة

القضائية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني. ومن خلال هذه الاتصالات ذات الطابع المؤسسي، سوف يُستمع أيضاً على نحو متزايد لأصوات الضحايا وممثليهم. وستعزز الآليات الوطنية المكلفة بإعداد التقارير والمتابعة تناسق فعالية الدبلوماسية التي تنتهجها كل دولة في مجال حقوق الإنسان.

وأرجو أن تكون قراءة هذا الدليل العملي وهذه الدراسة مصدراً للأفكار والاستلهام.

زيد رعد الحسين
مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

المحتويات

تقديم iii

مقدمة ١

أولاً– الأسئلة التي يتكرر طرحها ٢

السؤال ١: ما هي الآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة؟ ٢

السؤال ٢: كيف يمكن للآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة أن تفيد الدول؟..... ٥

السؤال ٣: ما هي الأنواع الرئيسية للآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة؟..... ٥

السؤال ٤: ما نوع الآلية التي يتعين اختيارها؟..... ٩

السؤال ٥: ما نوع الولاية التي ينبغي إسنادها إلى الآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة؟ .. ١١

السؤال ٦: كيف ينبغي تنظيم الآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة وتزويدها بالموارد؟.... ١٢

ثانياً– الأدوار الأساسية لإنشاء آلية وطنية فعالة ١٦

ألف – التعاون..... ١٧

باء – التنسيق ١٩

جيم – التشاور ٢٣

دال – إدارة المعلومات ٢٦

الخلاصة ٣٤

مقدمة

يسعى هذا الدليل إلى تقديم **مشورة عملية عن العناصر الحاسمة التي من المفيد للدول أن تنظر فيها لدى إنشاء أو تعزيز آلياتها الوطنية المكلفة بإعداد التقارير والمتابعة**، ويوضح الدليل هذه المشورة بأمثلة من ممارسات الدول. وهو يستند إلى *دراسة* أشمل *عن تعاون الدول مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان* (HR/PUB/16/1/Add.1)، وهي تتضمن معلومات أكثر تفصيلاً عن هذه الممارسات.

وقد أدت الزيادة المستمرة في عدد التصديقات مع ما ترتب على ذلك من ارتفاع في عدد تقارير الدول والشكاوى الفردية، فضلاً عن تنامي عدد ولايات الإجراءات الخاصة والدعوات ذات الصلة من البلدان إلى **تزايد المتطلبات المفروضة على الدول**. وعلى سبيل المثال، فإن على هذه الدول أن تتعاون مع جميع هذه الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتقدم لها تقارير دورية (وإلى الآليات الإقليمية أيضاً عند الاقتضاء)، وتنفذ التزاماتها التعاهدية، وتتعقب وتتابع تنفيذ العديد من التوصيات المنبثقة عن هذه الآليات الدولية.

وتستفيد الدول من **تقديم التقارير في الوقت المناسب** إلى هذه الآليات، فضلاً عن الاستفادة من **المتابعة الفعالة** للتوصيات. وقد أصبح إنشاء **قدرات وطنية مستدامة** لأداء هذه المهام **ضرورياً** لضمان الجودة العالية للتقارير الدورية التي تقدمها الدول. وسوف يؤدي ذلك في المقابل إلى تحسين الجودة الموضوعية للتفاعل القائم بين الدولة والآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي سوف تكون حينها في وضع يتيح لها إصدار توصيات دقيقة وقابلة للتنفيذ.

ومن أجل التعامل بصورة وافية مع هذه المتطلبات المتزايدة والمتعددة والمتنوعة، فقد اعتمدت مجموعة من الدول التي تزايد عددها بسرعة نهجاً شاملاً وفعالاً في تقديم التقارير والمتابعة، وخاصة من خلال إنشاء **آلية وطنية لإعداد التقارير والمتابعة**، والتي يشار إليها أيضاً بمختصر "NMRF"[(١)].

وعلى الرغم من أن هذه الآليات الوطنية ليست جديدة تماماً، فقد **ركزت كل من الدول والأمم المتحدة** في السنوات الأخيرة **بشكل أكبر على إنشاء هذه الآليات وتعزيزها**، ولا سيما بعد صدور تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٢ الذي تناول سُبُل تقوية نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان التي وضعتها الأمم المتحدة (A/66/860)، وأوصي فيه بإنشائها. وعلاوة على ذلك، تقرّ **الجمعية العامة**، في قرارها ٦٨/٢٦٨ المتعلق بتدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، بأن بعض الدول الأطراف ترى أنها ستستفيد من تحسين التنسيق في إعداد التقارير على الصعيد الوطني. وتشدد هيئات المعاهدات على أن تقديم الدول الأطراف لتقاريرها بانتظام وفي الوقت المحدد يشكل أمراً بالغ الأهمية، وتبرز بشكل روتيني الافتقار إلى التنسيق والتعاون فيما بين

(١) كانت تسمى أيضاً في السابق الآليات الدائمة المعنية بتقديم التقارير الوطنية وبالتنسيق أو اللجان/الآليات المشتركة بين الوزارات والمعنية بحقوق الإنسان.

الوكالات الحكومية فيما يتعلق بجمع البيانات، وعدم كفاية القدرات التقنية اللازمة لجمع البيانات وتحليلها والإبلاغ بها[٢]. وأوصت أيضاً بأن تضمن الدول الأطراف كفاءة توزيع المسؤوليات وتقديم التقارير عن طريق إنشاء آليات فعالة للتنسيق وإعداد التقارير[٣]. وقد التزمت الدول أيضاً مراراً بإنشاء هذه الآليات في إطار الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان.

أولاً- الأسئلة التي يتكرر طرحها

السؤال ١: ما هي الآلية الوطنية المكلفة بإعداد التقارير والمتابعة؟

الآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة هي **آلية وطنية عامة أو هيكل وطني عام** تناط به مهمة **تنسيق وإعداد التقارير** للآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان **والتعاون معها** (بما في ذلك هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة)، و**تنسيق وتعقب متابعة** تنفيذ الالتزامات التعاهدية والتوصيات المنبثقة عن هذه الآليات **وتنفيذها على المستوى الوطني**. وقد تكون هذه الآلية **وزارية أو مشتركة بين الوزارات أو مستقلة مؤسسياً**.

وتؤدي الآلية الوطنية هذه الوظائف **بالتنسيق** مع الوزارات والهيئات الحكومية المتخصصة (مثل مكتب الإحصاء الوطني) والبرلمان والسلطة القضائية، وكذلك **بالتشاور** مع المؤسسة (المؤسسات) الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني. وغالباً ما يكون مقر الآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة في وزارة الشؤون الخارجية أو تنسق معها بشكل وثيق، حيث تضطلع هذه الوزارة في العادة بمسؤولية الإشراف على العلاقات القائمة بين الإدارة العامة الوطنية والنظم الدولية والإقليمية.

وتعتمد الآلية الوطنية **نهجاً شاملاً**، وتتعاون بوجه عام مع جميع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان بشأن جميع حقوق الإنسان، وفي متابعة التوصيات والشكاوى الفردية الصادرة عن جميع هذه الآليات المعنية بحقوق الإنسان.

---

(٢) انظر، على سبيل المثال، CRC/C/HUN/CO/2، الفقرة ٦٨، وCRC/C/15/Add.246، الفقرة ٧٥، وCRC/C/BGD/CO/4، الفقرة ٢٤.

(٣) انظر، على سبيل المثال، CEDAW/C/DEN/CO/7، الفقرة ١٥.

وعلى الرغم من اختلاف الولايات المنوطة بهذه الآليات الدولية والإقليمية، فهي تعزز **بعضها البعض وتشكل نظام حماية لحقوق الإنسان يكمل الجهود التي تبذلها الدولة على المستوى الوطني**. وتقدم التوصيات أو القرارات الصادرة عنها النظرة العامة الأوثق والأشمل لقضايا حقوق الإنسان التي تتطلب اهتماماً على المستوى الوطني، استناداً إلى الالتزامات القانونية المتعهد بها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن الالتزامات السياسية التي قطعتها الدول في العادة في إطار مجلس حقوق الإنسان أو الجمعية العامة.

ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تكون الآلية الوطنية المكلفة بإعداد التقارير والمتابعة **ذات طابع دائم وأن تضطلع بإنشاء الروابط** بين الوزارات المختلفة، ويكون ذلك في الغالب من خلال شبكة تيسر سبل الاتصال والتنسيق. وهي لا تحتاج بالضرورة إلى أن تكون مستقلة مؤسسياً.

وتمثل الآلية الوطنية **هيكلاً حكومياً**، ومن ثم فهي تختلف عن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تُعدّ مؤسسة **مستقلة** تُعهد إليها ولاية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى الوطني، وتقديم توصيات إلى الحكومة.

وهي تختلف أيضاً عن الهيئات الوطنية المتخصصة الأخرى المنشأة من خلال معاهدات دولية لحقوق الإنسان، مثل الآليات الوقائية الوطنية التي أنشئت في إطار البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لمنع التعذيب في أماكن الاحتجاز، أو الآليات المستقلة المعنية بتعزيز اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها ورصد تنفيذها. وعلى العكس من ذلك، فإن الآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة **لا تنفذ مباشرة الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان** ولكنها تُعدّ تقارير الدول وردودها على البلاغات وزيارات الخبراء المستقلين، وتضطلع بعملية المتابعة الرامية إلى تيسير التنفيذ الذي تنجزه الوزارات المعنية، وتدير المعارف فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المعاهدات والتوصيات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن قطاعات أخرى من الهيكل الحكومي.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوطنية المكلفة بإعداد التقارير والمتابعة: وسيلتان مختلفتان ولكنهما متكاملتان

تمثل **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان** منظمة مستقلة تموّلها الدولة وتستند إلى أساس دستوري أو تشريعي وتضطلع بولاية تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى الوطني. ويحدد مرفق قرار الجمعية العامة ٤٨/١٣٤، المعروف أيضاً باسم "مبادئ باريس"، المعايير الستة والشروط الدنيا التي يجب أن تستوفيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهي: (أ) الاستقلالية التي يكفلها النظام الأساسي أو الدستور؛ (ب) الإدارة المستقلة عن الحكومة؛ (ج) التعددية، بما في ذلك من خلال العضوية؛ (د) الولاية الواسعة

النطاق التي تقوم على أساس المعايير العالمية لحقوق الإنسان؛ (هـ) الموارد الكافية؛ (و) الصلاحيات الكافية للتحقيق. وتكلف المؤسسات الوطنية التي تمتثل لمبادئ باريس بما يلي: (أ) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، استناداً إلى ولاية واسعة قدر الإمكان؛ (ب) تقديم توصيات وتقارير إلى الحكومة والبرلمان وأي جهة أخرى مختصة؛ (ج) زيادة الوعي العام بحقوق الإنسان؛ (د) تعزيز مواءمة القوانين والممارسات الوطنية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ (هـ) التعاون مع الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى[أ].

ومن ناحية أخرى، فإن **الآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة** تمثل آلية أو هيكلاً تابعاً بشكل تام للحكومة، ويضطلع بولاية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقديم التقارير إلى الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والتعاون معها، فضلاً عن متابعة توصياتها أو قراراتها. وهي تستمد ولايتها، بوصفها آلية حكومية أو هيكلاً حكومياً، من التزامات الدول وتعهداتها الرامية إلى تنفيذ الالتزامات التعاهدية والتوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

وينبغي للحكومات أن تتشاور مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إعداد التقارير التي تقدمها دولها إلى آليات حقوق الإنسان؛ ومع ذلك، ينبغي للمؤسسات الوطنية ألا تتولى إعداد التقارير وألا تقدمها نيابة عن حكوماتها. وينبغي للمؤسسات الوطنية بحكم طبيعتها أن تظل مستقلة (وهو ما يُضمن في الغالب من خلال إشراكها في اجتماعات الآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة دون تمتعها بصفة العضوية أو بحق التصويت). وعلاوة على ذلك، يتجلى الدور المستقل للمؤسسات الوطنية في قدرتها على تقديم تقاريرها بصورة منفصلة إلى هيئات المعاهدات والتعامل مع الاستعراض الدوري الشامل بشكل مستقل من خلال التقارير التي يقدمها أصحاب المصلحة، وفي حالة اعتمادها في "الفئة ألف" من طرف لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، من خلال البيانات المقدمة أثناء اعتماد نتائج الاستعراض، وهو ما لا تستطيع الآليات الوطنية المكلفة بإعداد التقارير والمتابعة فعله لكونها تمثل الجهة المسؤولة عن تقارير الدول.

ومن ثم، فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة تشكل **عناصر متكاملة في النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان**، والذي يتضمن أيضاً سلطة قضائية مستقلة وفعالة وإدارة فاعلة لإقامة العدل وبرلمان وطني تمثيلي يضم هيئات برلمانية لحقوق الإنسان؛ ومجتمع مدني قوي وحيوي.

(أ) للاطلاع على خريطة هذه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/HRIndicators/NHRI_Dec2014_map.pdf (اطلع على الموقع في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦).

السؤال ٢: كيف يمكن للآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة أن تفيد الدول؟

أنشأت الدول على نحو متزايد آليات وطنية لإعداد التقارير والمتابعة وأقرّت بالدور الهام الذي تؤديه هذه الآليات. و**تفيد الآلية الوطنية التي تعمل على نحو فعال الدولة** من نواح كثيرة، حيث إنها تضطلع بما يلي:

- إنشاء هيكل تنسيق وطني، ومن ثم ترسيخ ملكية وطنية في مجال إعداد التقارير والمتابعة وحدوث تفاعل منتظم داخل الوزارات وبين الوزارات المشاركة بجدية في إعداد التقارير والمتابعة؛
- تيسير التواصل بين الوزارات وبطرق مباشرة، ومن ثم رفع الكفاءات وزيادة الموارد إلى أقصى حد؛
- تنظيم وترشيد التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك إعداد التقارير، وتنسيق المتابعة، ومن ثم ضمان الاتساق على المستوى الوطني؛
- تمكين جهات التنسيق الوزارية من الإبلاغ عن نظام حقوق الإنسان وتوصياته داخل الوزارات المشرفة عليها وشرح هذا النظام، ومن ثم المساهمة بشكل فعال في وضع السياسات وتكريس الممارسات؛
- إتاحة سبل التواصل المنظم والرسمي مع البرلمان والسلطة القضائية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، ومن ثم تعميم حقوق الإنسان على المستوى الوطني، وتعزيز الخطاب العام المتعلق بحقوق الإنسان، وتحسين الشفافية والمساءلة؛
- تعزيز الخبرة المهنية في مجال حقوق الإنسان في كل دولة.

السؤال ٣: ما هي الأنواع الرئيسية للآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة؟

تدل ممارسات الدول على أربعة أنواع رئيسية من الآليات الوطنية، استناداً إلى موقعها ودرجة إضفاء الطابع المؤسسي عليها ومركزها، وهي الآليات المؤقتة؛ والوزارية؛ والمشتركة بين الوزارات؛ والمستقلة مؤسسياً. ويشار إلى الآليات الثلاث الأخيرة على أنها آليات *دائمة*.

الآلية المؤقتة

تتميز الآلية المؤقتة بما يلي:

- تُنشأ فقط لغرض إكمال تقرير محدد وتُحلّ حينما يسلّم هذا التقرير؛

- تُنشئها وزارة معيّنة أو لجنة مشتركة بين الوزارات؛
- لا تحتفظ بأية قدرات أو ممارسات أو شبكات أو معارف مؤسسية، حيث إنها تُحلّ بعد أن تكمل مهمتها؛
- لا يكون لها في العادة أي هدف أو ولاية لمتابعة التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان؛
- قد تستفيد من ممارسات إعداد التقارير والتنسيق الموحدة.

الانتقال من آلية مؤقتة إلى آلية دائمة (جزر البهاما)

أنشأت جزر البهاما، في فترة جمع البيانات، لجان صياغة مؤقتة كُلّفت بمهمة إعداد تقارير فردية في مجال حقوق الإنسان وحلت على الفور بعد ذلك. وتولت إحدى الوزارات الرئيسية رئاسة كل لجنة من لجان الصياغة المؤقتة. وانتقلت جزر البهاما، اعتباراً من عام ٢٠١٤، إلى نظام الآلية الوطنية المشتركة بين الوزارات والمكلفة بإعداد التقارير والمتابعة، مع إنشاء فريق عامل يرأسه مكتب المدعي العام ويضم جهات التنسيق المعينة في الوزارات ودائرة الإحصاءات وقوات الشرطة وقوات الدفاع ومكتب المدعي العام، فضلاً عن المجتمع المدني.

الآلية الوزارية

تتميز الآلية الوزارية بما يلي:

- هي آلية دائمة يقع مقرها في وزارة حكومية معيّنة؛
- تستبقيها الوزارة المعنية إلى ما بعد الانتهاء من إعداد أحد التقارير؛
- تحتفظ بقدراتها أو ممارساتها أو شبكاتها أو معارفها المؤسسية في مجال إعداد التقارير والمتابعة؛ ومع ذلك، فإن ذلك لا يكون إلا في إطار وزارة واحدة؛
- قد تزداد فعاليتها أو تقل تبعاً لمستوى الإرادة السياسية داخل هذه الوزارة.

الآلية الوزارية (المكسيك)

تتولى المديرية المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية التي يقع مقرها في وزارة الخارجية مسؤولية تنسيق تقديم التقارير الدولية عن حالة حقوق الإنسان إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ونظام حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية. وتنسق هذه المديرية سبل التواصل والاتصال مع هذه الهيئات الدولية لحقوق الإنسان.

وهي تضم مديريتين فرعيتين تنقسم كل واحدة منهما إلى وحدات متخصصة تضطلع بمسؤولية إعداد تقارير محددة. وتركز الوحدات المتخصصة التابعة للمديرية الفرعية المعنية بالسياسات الدولية لحقوق الإنسان على المواضيع التالية: الحقوق المدنية والسياسية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والفئات الضعيفة؛ وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وتتناول الوحدات المتخصصة التابعة للمديرية الفرعية المعنية بالقضايا والديمقراطية وحقوق الإنسان القضايا المعروضة على نظام حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية والتعاون والقضايا المتعلقة بالهجرة واللاجئين. وتضطلع هذه الوحدات بمسؤولية عقد اجتماعات للجان الصياغة المؤقتة مع ممثلين من مختلف الوكالات الحكومية الأخرى. وتتيح هذه الوحدات للمديرية إمكانية التنسيق الحكومي الدولي والتنسيق مع البرلمان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والسلطة القضائية، وبدرجة أقل مع المجتمع المدني.

الآلية المشتركة بين الوزارات

تتميز الآلية المشتركة بين الوزارات بما يلي:

- هي آلية دائمة تنظمها وزارتان أو أكثر من خلال هيكل مشترك؛
- غالباً ما تقوم على خدمتها أمانة تنفيذية يقع مقرها، على سبيل المثال، في وزارة الخارجية أو وزارة العدل وتضطلع بتنسيق جمع المعلومات، وخدمات اجتماعات الآلية الوطنية، وجمع المشاريع الأولى للتقارير؛
- تُنشأ بشكل أساسي من خلال ولاية تشريعية رسمية؛
- تستدعي بانتظام شبكة أعضائها وكذلك جهات التنسيق الوزارية المعنية بحقوق الإنسان؛
- تحتفظ بقدراتها ومؤسساتها وشبكاتها ومعارفها المؤسسية المتعلقة بإعداد التقارير والمتابعة؛
- تعمم مراعاة حقوق الإنسان وتبني القدرات الأساسية في مجال إعداد التقارير والتنسيق فيما بين وزارات متعددة؛
- تميل، من أجل تعزيز فعاليتها، إلى تقليل اعتمادها على مستوى الإرادة السياسية القائمة في وزارة واحدة معينة.

الآلية المشتركة بين الوزارات (البرتغال)

تضطلع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي أنشئت بموجب القرار رقم ٢٠١٠/٢٧ الصادر عن مجلس الوزراء في آذار/مارس ٢٠١٠، بمسؤولية التنسيق الحكومي الدولي بهدف تشجيع اتباع نهج متكامل للسياسات المتعلقة بحقوق الإنسان. وتهدف هذه اللجنة إلى تحديد مواقف البرتغال في المحافل الدولية وتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

وبالنظر إلى اتساع نطاق الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تُعدّ البرتغال طرفاً فيها، فإن اللجنة تضطلع بتنسيق جميع جوانب العمل الحكومي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تنفيذ التزامات البرتغال الدولية والإقليمية المتعلقة بإعداد التقارير (تجاه هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل ومجلس أوروبا).

وتشرف وزارة الخارجية على هذه اللجنة. وتعمل شعبة حقوق الإنسان التي يقع مقرها في هذه الوزارة كأمانة دائمة للجنة. ولجميع الوزراء ممثلون في هذه اللجنة، ويكون هذا التمثيل في بعض الحالات على مستوى وزراء الدولة. ويتمتع مكتب الإحصاءات الوطني أيضاً بعضوية اللجنة. وبالإضافة إلى الدعم الذي تتلقاه اللجنة من أعضائها، فهي تحظى أيضاً بدعم شبكة من جهات التنسيق المعنية بحقوق الإنسان في الوزارات. وتجتمع اللجنة ثلاث مرات على الأقل في السنة في جلسات عامة وعلى مستوى الأفرقة العاملة عند الاقتضاء. ويتعين فتح جلسة واحدة على الأقل من هذه الجلسات العامة الثلاث أمام المجتمع المدني. وتستخدم اللجنة البريد الإلكتروني كوسيلة رئيسية للتواصل. وتُحدّث الأمانة بشكل منتظم قائمة العناوين البريدية لأعضائها ولجهات التنسيق الوزارية المعنية بحقوق الإنسان.

الآلية المستقلة مؤسسياً

تتميز الآلية المستقلة مؤسسياً بما يلي:

- هي مؤسسة منفصلة تُنشئها الحكومة وتتولى مسؤولية التنسيق وكتابة التقارير والتشاور؛
- تتمتع بميزانية مستقلة وموظفين مستقلين، وتنتظم في مديريات وبرامج وبرامج فرعية داخلية؛
- تضفي عليها الحكومة الطابع المؤسسي وتتعهدها إلى ما بعد الانتهاء من التقارير الفردية؛
- تحتفظ بالمهارات والقدرات التي بحوزتها، ولها القدرة على التحكم في ميزانيتها الخاصة وتعيين الموظفين بشكل مستقل.

الآلية المستقلة مؤسسياً (المغرب)

أُنشئت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان (Délégation interministérielle aux droits de l'Homme) في عام ٢٠١١ بموجب مرسوم رقم ٢-١١-١٥٠. وبالنظر إلى المهمة المشتركة بين القطاعات التي تضطلع بها هذه المندوبية، فإن رئاستها تسند إلى مندوب وزاري يعينه الملك ويكون مسؤولاً مباشرة أمام رئيس الحكومة. وتتولى هذه المندوبية مسؤولية تنسيق السياسات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان وضمان التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وتقترح التدابير اللازمة لضمان تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدق عليها المغرب، وتُعدّ التقارير الوطنية الدورية التي تُقدّم إلى هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل، وتتابع تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه الجهات، وكذلك التوصيات الصادرة عن الإجراءات الخاصة. وتقدم المندوبية أيضاً الدعم للمنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان وتشجع الحوار مع المنظمات غير الحكومية الدولية.

ويتضمن المرسوم رقم ٢-١١-١٥٠ عدداً من المواد التي تحدد هيكل هذه المندوبية. وتتمتع المندوبية بتقسيم داخلي للعمل ذي طابع رسمي للغاية وتضم ثلاث مديريات تضطلع بمسؤوليات منها التنسيق مع هيئات حقوق الإنسان والتفاعل معها وتيسير كتابة التقارير الأساسية والتشاور الوطني.

السؤال ٤: ما نوع الآلية التي يتعين اختيارها؟

الآلية المؤقتة مقابل الآلية الدائمة

لدى البتّ فيما إذا كان ينبغي للآلية الوطنية المكلفة بإعداد التقارير والمتابعة أن تكون آلية مؤقتة أو دائمة، فإن من شأن الاعتبارات التالية أن تكون مفيدة:

- يتطلب تقديم التقارير الدولية والإقليمية التزاماً سياسياً، ومعارف تقنية، وتخصيص الموارد والقدرات؛
- عادة ما تواجه الدول التي تستخدم آليات مؤقتة لإعداد تقاريرها نفس القيود التي تعوق القدرات، وذلك في كل مرة تشكل فيها لجنة جديدة للصياغة وتواجه تحديات تنجم عن انعدام التنسيق وضعف الذاكرة المؤسسية؛
- نظراً لما تواجهه هيئات المعاهدات في الكثير من الأحيان من تأخر في النظر في التقارير التي ترد إليها، فهناك احتمال أكبر في ألا تتاح لموظفي الصياغة التابعين للحكومة إمكانية المشاركة في الحوار تفاعلي، وهو ما من شأنه إضعاف الذاكرة المؤسسية؛

- بيّنت البحوث التي أجرتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في سياق *دراستها المتعلقة بتعاون الدول مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان* عدم احتفاظ أي آلية من الآليات المؤقتة التي تسنى استعراضها بشبكة جهات التنسيق على مستوى الوزارات أو الإدارات لأغراض تقديم التقارير والمتابعة. وهو ما فعلته، في المقابل، معظم الآليات الدائمة؛

- تستفيد الآليات الدائمة من الموارد على نحو أفضل، نظراً للطبيعة المتكاملة التي تنطوي عليها في الكثير من الأحيان الاحتياجات المتباينة لتقديم التقارير والمتابعة الناجمة عن مختلف آليات حقوق الإنسان؛

- تتيح الآليات الدائمة مواصلة الرصد طوال دورات تقديم التقارير، بما في ذلك بالنسبة إلى تقارير منتصف المدة المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل وإجراءات المتابعة التي وضعتها هيئات المعاهدات؛

- تتيح الآليات الدائمة المتابعة النشطة والمنتظمة لمسؤوليات التنفيذ؛ وهو ما لا تتيحه الهياكل المؤقتة؛

- تكون الآليات الدائمة مواتية أكثر لتعزيز الاتساق الوطني في مجال حقوق الإنسان؛

- تتميز الآليات الدائمة بفعالية أكبر في الحفاظ على روابط مع البرلمان والسلطة القضائية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني فيما يتعلق بإعداد التقارير عن حالة حقوق الإنسان ومتابعتها دولياً. وهي توفر لجماعات المجتمع المدني وسيلة موثوقة يمكن التنبؤ بها لتوجيه المعلومات التي بحوزتها إلى عملية إعداد التقارير والحوار الوطني، والحيلولة دون تحميل موظفي الوزارات أعباء تفوق طاقتهم وتفادي غرقهم في نهج وبلاغات متعددة فردية ومجزأة (أو طلبات لحضور الاجتماعات) ترد من منظمات المجتمع المدني؛

- ستكون جهود الأمم المتحدة وغيرها من الجهات لبناء القدرات في مجال إعداد التقارير الذي تضطلع به الدول والمتابعة الوطنية للتوصيات الدولية والإقليمية أكثر استدامة وفعالية حينما تبذل من خلال التلبية التدريجية لاحتياجات الآلية الوطنية الدائمة في مجال القدرات.

ولهذه الأسباب، **فمن المستحسن أن تنظر السلطات في الاستثمار في إنشاء و/أو تعزيز آلية دائمة.** ومن شأن هذه الآلية معالجة القضايا المحددة أعلاه مع إقامة روابط مستدامة فيما بين مختلف الوزارات.

ما هو نوع الآلية الدائمة؟

أظهرت مجموعة البيانات الواردة في *الدراسة* أنه لا يوجد دوماً ارتباط بين نوع الآلية الدائمة وفعاليتها في مجال إعداد التقارير (أي تقديم التقارير في الوقت المحدد وتصفية تراكم التقارير المتأخرة). وتشير الدراسة إلى تفوُّق آليتين مشتركتين بين الوزارات على آلية مستقلة مؤسسياً من حيث القدرة على تصفية المتأخرات المتراكمة، بينما تَفوقُ آلية وزارية آليتين أخريين مشتركتين بين الوزارات في هذا المجال.

وما دامت الآلية دائمة، فليس من المهم كثيراً أن تكون آلية وزارية أو مشتركة بين الوزارات أو مستقلة مؤسسياً.

السؤال ٥: ما نوع الولاية التي ينبغي إسنادها إلى الآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة؟

يمكن إنشاء الآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة من خلال ما يلي:

- التشريعات (تصدر عن طريق البرلمان)؛
- الأنظمة الرسمية (تصدر عن السلطة التنفيذية، ولكن ليس عن طريق البرلمان)؛
- قرار إداري (تشكل بعد اعتماد قرار إداري تنفيذي/وزاري).

وفيما يتعلق بالولايات المرتبطة بالسياسات، فمن الممكن أيضاً أن تكون إحدى خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان مصدراً لولاية الآلية الوطنية (كما هو الحال، على سبيل المثال، في موريشيوس)[٤]، وتوكل إليها مهمة وضع المؤشرات والمعايير ورصد أداء الدولة استناداً إلى هذه المعايير.

وقد أظهرت *الدراسة* أن بعض الآليات الأكثر فعالية في مجال إعداد التقارير عن الأداء والمشاورات الشاملة، تحكمها ولايات سياساتية مرنة نسبياً عوض أن تكون محكومة بولايات تشريعية رسمية مفصلة. بيد أنه ومن حيث المتانة، فإن **الولاية التشريعية الشاملة ستكون هي الخيار المفضل**، لكون المراسيم التنفيذية أو السياسات أكثر عرضة للتعديل.

وثانياً، فإن العامل الأكثر أهمية يتمثل في الفهم المشترك داخل الحكومة لدور هذه الولاية. وتحتاج الآلية الوطنية لديها إلى أن يكون لها ثقل وموقف سياسيان لضمان إمكانية التماس التعقيبات والحصول عليها من مختلف المؤسسات والوزارات. وتشكل العضوية والدعم على المستوى الوزاري، إما من خلال الموقع المركزي للآلية داخل السلطة التنفيذية أو من خلال المشاركة المباشرة للوزراء (على سبيل المثال، في الجلسات العامة أو أثناء اجتماعات التحقق من مشاريع التقارير)، عاملاً هاماً في هذا الصدد، وتكفل **الملكية السياسية** الضرورية على أعلى المستويات.

(٤) انظر النص الإطاري المتعلق بخطط التنفيذ وخطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان في الفرع دال من الفصل الثاني أدناه.

السؤال ٦: كيف ينبغي تنظيم الآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة وتزويدها بالموارد؟

تعتمد غالبية الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة على الوزارة أو الوزارات الوصية في المجالين التاليين:

- توفير الموظفين للاضطلاع بأنشطتها المختلفة؛
- مخصصات الميزانية اللازمة لبرامجها وأنشطتها.

وتتحكم الآليات المستقلة مؤسسياً فقط في ميزانياتها الخاصة وتضطلع بتعيين موظفيها.

الميزانية والهيكل اللذان يدعمان القدرات الأساسية (المغرب)

تتمتع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بتقسيم داخلي للعمل ذي طابع رسمي للغاية ويتوزع هذا العمل على ثلاث مديريات وأمانة عامة وقسم مكلف بالشؤون الإدارية والمالية، وتتولى هذه الجهات مسؤولية توفير الدعم الإداري واللوجستي والمالي اللازم لتسيير المندوبية.

وتتفاوض المندوبية بشأن ميزانيتها مباشرة مع وزارة المالية استناداً إلى خطتها الاستراتيجية وخطة عملها السنوية. وترصد الميزانية المخصصة لها بشكل مستقل عن ميزانيات فرادى الوزارات. وتغطي هذه الميزانية المهام التي تضطلع بها في مجالات التنسيق وخدمات التيسير الأساسية والمشاورات الوطنية، وتتيح لها التحكم في تعيين موظفيها.

ويمكن للمندوبية، بوصفها كياناً حكومياً مستقلاً، أن تعين الموظفين مباشرة أو تنتدبهم من دوائر حكومية أخرى. ويتيح لها ذلك القدرة على تدريب موظفيها وضمان الاحتفاظ بالمهارات الأساسية في مجال إعداد التقارير والمتابعة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغ عدد موظفي المندوبية ٦٢ موظفاً وهي تهدف إلى أن يكون لديها عدد يتراوح ما بين ٧٠ و٨٠ موظفاً متفرغاً بحلول نهاية عام ٢٠١٦. ويقع مقر المندوبية في مبنى مستقل يضم ثلاث قاعات للاجتماعات لتيسير المشاورات (تتسع كبرى هذه القاعات لعدد يصل إلى ٦٠ شخصاً). ويجري تجديد هذا المبنى لاستيعاب مركز للتوثيق وإنشاء مكاتب وقاعات اجتماعات جديدة.

وتُغطي ميزانية الآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة، في معظم الحالات، من ميزانية وزارة واحدة أو أكثر.

ميزانية الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة

كمبوديا

في كمبوديا، تُخصص للهياكل الوزارية الخمسة المكلفة بالوفاء بالتزامات الإبلاغ الدولية عن حقوق الإنسان ميزانية عن طريق الوزارة الوصية. وتتمتع جميعها باستثناء هيكل واحد بعدد كاف من الموظفين، ويوظف كل واحد منها ما بين ٢٥ إلى ٥٠ موظفاً.

المكسيك

تضم المديرية المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية التي يقع مقرها في وزارة الخارجية ٤١ موظفاً، وقد أنشأت وحدات متخصصة تركز على حقوق محددة. وتضطلع هذه الوحدات بمسؤولية عقد اجتماعات للجان الصياغة المؤقتة مع ممثلين من مختلف الوكالات الحكومية الأخرى. وتمول ميزانية المديرية وأنشطة الوحدات المتخصصة من طرف الوزارة.

وقد خلصت البحوث التي أجرتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى أن فعالية الآليات الوطنية المكلفة بإعداد التقارير والمتابعة لا تعتمد بالضرورة على وجود ميزانيات خاصة بها أو على التحكم المباشرة في تعيين موظفيها. ويمكن تحقيق نتائج باهرة من خلال **التخطيط الواسع النطاق**، إذا ما خصصت فرادى الوزارات اعتمادات في الميزانية لتغطية الأعمال المتصلة بالآلية الوطنية (على سبيل المثال، المشاركة في اجتماعات هيئات المعاهدات أو اجتماعات الاستعراض الدوري الشامل، أو جمع المعلومات اللازمة) للسنة المالية القادمة. ويغني ذلك عن الحاجة إلى تخصيص ميزانية كبيرة ومستقلة وتعيين موظفين مستقلين، ويضمن أقصى قدر من الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة.

ويتمثل أحد أهم العوامل الأخرى لتحقيق الفعالية في **استمرارية الموظفين** المسؤولين عن جمع المعلومات المتعلقة بحقوق محددة، وتطوير الخبرة المتعمِّقة بشأن تلك الحقوق وتنسيق عمل الآلية الوطنية فيما يتعلق بتلك الحقوق. ومن شأن هذه الاستمرارية بناء الخبرات وتعزيز المعارف والكفاءات المهنية على المستوى الوطني. ويمكن أن يساهم وجود أمانة مستقرة، فضلاً عن وجود آلية ذات عضوية واسعة النطاق، وتحظى بدعم إضافي من خلال شبكة لجهات التنسيق الوزارية في تحقيق هذه الاستدامة.

الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء القدرات من أجل إنشاء آلية وطنية لإعداد التقارير والمتابعة

تتلقى المفوضية السامية لحقوق الإنسان بانتظام طلبات لبناء قدرات الدول في مجال تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات وفي إطار الاستعراض الدولي الشامل، ولكن هذا التعاون التقني لا يمكن أن يُستخدم لبناء قدرات مستدامة وأشد قوة بشكل تدريجي إذا لم تكن هناك آلية وطنية دائمة يمكنها أن تحافظ على الذاكرة والقدرات المؤسسية.

ولهذا السبب واستناداً إلى خبرة المفوضية في مجال بناء القدرات، فإن إنشاء و/أو تعزيز الآليات الوطنية الدائمة بروابط مستدامة في مختلف الوزارات، يعتبر أيضاً أمراً ضرورياً من أجل تعزيز مفوضية حقوق الإنسان (أو وكالات الأمم المتحدة الأخرى أو غيرها من الجهات صاحبة المصلحة التي تقدم المساعدة التقنية) المساعدة الفعالة في مجال بناء القدرات الوطنية وانتقلت من توفير التدريب بشكل مستمر ومخصص إلى إيجاد حل دائم للدول.

من بين العديد من الأمثلة على المساعدة التقنية التي تقدمها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، فإن وجودها الميداني في هايتي (قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي) قد دعم عمل الآلية الوطنية الأولية، التي يطلق عليها اسم اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، منذ عام ٢٠١١، في إطار أول استعراض دوري شامل يتعلق بهذا البلد. في عام ٢٠١٣، أضفي الطابع المؤسسي على هذه اللجنة المؤقتة بموجب قرار وزاري، وتحولت إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوزارات والمعنية بحقوق الإنسان.

وقد ساعدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان هذه اللجنة منذ إنشائها من خلال المشاركة في اجتماعاتها وتزويدها بالمشورة، ودعمها لوضع خطة عملها للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، وتقديم المساعدة التقنية لها لتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل وزيارات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وقد تحقق ذلك من خلال إنشاء قنوات اتصال جيدة وإقامة علاقات عمل مع أعضاء هذه اللجنة، وكذلك مع قيادتها.

وقد دعم المكتب القطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في تونس إنشاء آلية وطنية دائمة. وسوف تكون هذه الآلية تحت رعاية مكتب رئيس الوزراء وقد أضفي عليها الطابع الرسمي بموجب مرسوم صادر. وقد أطلق هذه الآلية رسمياً في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

وساهمت المفوضية في إنشاء هذه الآلية منذ أيار/مايو ٢٠١٤ عن طريق المساعدة في تجميع التوصيات المقدمة إلى تونس من الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وذلك بتيسير سبل تبادل الممارسات الجيدة وتوفير التدريب للمسؤولين المعنيين من خلال أنشطة الدعوة وتوسيع نطاق الدعم المقدم لصياغة المرسوم.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكرس الآلية الوطنية **توازناً بين الجنسين في تكوين ملاك موظفيها**، بمعنى أنه ينبغي لها تحقيق المساواة بين الجنسين، وأن يدمج موظفوها **منظور النوع في عملهم**. ويعني ذلك ضرورة أن ينظروا في كل من التوصيات المراعية لنوع الجنس والصادرة عن آليات حقوق الإنسان (التمييز القائم على نوع الجنس، والعنف ضد النساء والفتيات، والصحة الجنسية والإنجابية، وتعليم الفتيات، والاتجار بالبشر، ووصول المرأة إلى العدالة، وما إلى ذلك)، والتأثيرات المختلفة لقضايا حقوق الإنسان (الاحتجاز، والتعذيب، والتشرد، والحصول على الأراضي، وما إلى ذلك) على النساء والرجال والفتيات والفتيان وغيرهم. ولدى القيام بذلك، سوف ينسق هؤلاء الموظفون مع الوزارات التي تتناول قضايا المرأة وقضايا الجنسين، وكذلك مع جهات تنسيق الشؤون الجنسانية في مختلف الوزارات. وينبغي تنظيم دورات تدريب أو إحاطة بشأن دمج منظور النوع لتعزيز قدرات الموظفين.

ثانياً- الأدوار الأساسية لإنشاء آلية وطنية فعالة

إذا لبت الآليات الوطنية عدداً من الشروط، فإن الدول التي أنشأتها ستعتبرها **آليات فعالة وممارسات جيدة** ومفيدة على المستوى الوطني من نواح عديدة.

تفهم فعالية الآلية الوطنية على أنها تشير إلى ما يلي:

- **فعالية إعداد التقارير** (تقديم التقارير في الوقت المناسب والحد من تراكم التقارير الدورية المتأخرة التي تقدمها الدول)؛
- الفعالية الناجمة عن وجود قدرات محددة، وهو ما يعني **القدرة على التعاون مع آليات حقوق الإنسان، وإمكانية التنسيق والتشاور وإدارة المعلومات**؛
- الفعالية على نطاق أوسع، أي الدرجة التي يمكن فيها **تحقيق بعض النتائج** مثل تمكين الدولة من إجراء تقييم ذاتي لسجلها المتعلق بتنفيذ المعاهدات وتوصيات الأمم المتحدة والتوصيات الإقليمية، وبناء *إطار وطني لإعداد التقارير والمتابعة*، وتنمية *الخبرات*، و*تحفيز الحوار الوطني*، ودعم *استعراض التشريعات والسياسات*، و*تعزيز الإدارة القائمة على حقوق الإنسان*؛ و*تحديد الممارسات الجيدة*.

وكما ذكر آنفاً، **فإن من المهم بشكل أساسي**، في المقام الأول، **أن تكون الآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة آلية دائمة**، أي أنه ينبغي الحفاظ على هيكلها إلى ما بعد الانتهاء من إعداد تقرير واحد. وقد تكون هذه الآلية وزارية أو مشتركة بين الوزارات أو مستقلة مؤسسيا. وثانياً، فإن الآلية الوطنية الفعالة **قد تستفيد من ولاية رسمية أو تشريعية أو سياساتية شاملة**، وكذلك من فهم مشترك داخل الحكومات لدورها ومن **ملكية سياسية** على أعلى مستوى. وثالثاً، ينبغي أن تضم الآلية الوطنية **موظفين متفرغين ومزودين بالقدرات ودائمين**، لبناء الخبرات وتعزيز المعارف والكفاءات المهنية على المستوى القطري.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنطوي الآلية الوطنية الفعالة على **القدرات الرئيسية الأربع** التالية:

(أ) القدرة على التعاون؛

(ب) القدرة على التنسيق؛

(ج) القدرة على التشاور؛

(د) القدرة على إدارة المعلومات.

ألف- التعاون

تشير قدرة الآلية الوطنية على التعاون إلى قدرتها على الاضطلاع بما يلي:

- التعاون والتنسيق مع الهيئات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان (في سياق إعداد التقارير أو الحوارات التفاعلية أو تيسير الزيارات التي يقوم بها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أو اللجنة الفرعية لمنع التعذيب)؛

- تنظيم وتيسير إعداد التقارير التي تقدم إلى الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان على المستوى المركزي، والردود على البلاغات ومتابعة المسائل والتوصيات/القرارات الواردة من هذه الآليات.

ويمكن أن تعزز الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة هذه القدرة من خلال التخطيط السنوي وكذلك من خلال توحيد المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بالإبلاغ.

القدرة على التعاون

جزر البهاما

في جزر البهاما، تسعى الآلية الوطنية التي يجري إنشاؤها حالياً إلى تحقيق ما يلي: (أ) تعيين أعضاء في الفريق العامل من ذوي الخبرات المناسبة؛ (ب) تزويدهم بالمعارف والأدوات العملية الضرورية؛ (ج) توعيتهم بآليات حقوق الإنسان الدولية وحقوق الإنسان؛ (د) إشراكهم من خلال النقاشات والمهام؛ (هـ) تشجيعهم على التعاون مع دوائرهم بشأن هذه القضايا وتمكينهم من ذلك (بما في ذلك خارج مكان العمل)؛ (و) بدء التنفيذ، أي إعداد بعض التقارير ورصد تنفيذ التوصيات السابقة الموجهة إلى جزر البهاما.

المكسيك

أنشأت المديرية المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية التي يقع مقرها في وزارة الخارجية وحدات متخصصة تُعنى بحقوق محددة، وتضطلع كل وحدة منها بمسؤولية إعداد التقارير ذات الصلة. وتتولى هذه الوحدات مسؤولية عقد اجتماعات للجان الصياغة المؤقتة مع ممثلين من مختلف الوكالات الحكومية الأخرى.

المغرب

أتاحت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان قدرات مؤسسية للتعاون من خلال إنشاء مديرية مستقلة للتفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

وقد اعتمدت المندوبية مجموعة موحدة من الخطوات التي يتعين اتباعها في إعداد التقارير في ظل تقسيم واضح للعمل. وتُعدّ المندوبية خطة عمل وجدولاً زمنياً للأنشطة المتعلقة بصياغة كل تقرير (إطار مرجعي)، وتتفاوض بشأنهما مع الوزارات المعنية. ويتضمن ذلك إنشاء فرقة عمل ضمن إطار شبكة جهات التنسيق المعنية بحقوق الإنسان، وتحديد الجهات صاحبة المصلحة التي يمكن أن تساهم في تزويد التقرير بالمعلومات وضبط إطار زمني لتقديم هذه المعلومات. وتحدد المندوبية أيضاً الخطوات المقترحة في عملية كتابة التقرير وآليات التشاور اللازمة لصقل التقرير ووضع الصيغة النهائية له.

قائمة مرجعية بسبل تعزيز قدرات الآليات الوطنية المكلفة بإعداد التقارير والمتابعة على التعاون

- ☑ إنشاء أمانة تنفيذية لدعم عمل الآلية الوطنية؛
- ☑ بناء قدرات الأمانة التنفيذية في مجال التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وأيضاً في مجال صياغة التقارير وعرضها؛
- ☑ إنشاء شبكة من جهات التنسيق في كل وزارة، يعينها كل وزير، لأغراض الصياغة وتبادل المعلومات؛
- ☑ وضع مبادئ توجيهية وإجراءات موحدة لإعداد التقارير لفائدة أعضاء الآليات الوطنية وجهات التنسيق من أجل اتباعها؛
- ☑ إجراء جرد للالتزامات المتعلقة بالاستعراض الدوري المقبل وبتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات، وكذلك بالزيارات القادمة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وزيارات اللجنة الفرعية لمنع التعذيب؛
- ☑ وضع خطة عمل وجدول زمني للأنشطة جنباً إلى جنب مع تحديد الأطر الزمنية وتوزيع المسؤوليات وتقدير التكاليف (المتعلقة بالمشاركة في الحوار، على سبيل المثال)؛
- ☑ إنشاء أفرقة صياغة محددة من ضمن أعضاء شبكة جهات التنسيق (في إطار التنسيق الذي تجريه الأمانة التنفيذية للآلية على سبيل المثال) وتنظيمها لكل معاهدة مصدق عليها من معاهدات حقوق الإنسان؛ أو للتركيز على مجموعة من الحقوق؛ أو لتناول تقرير محدد قادم.

باء- التنسيق

تشير قدرة الآلية الوطنية على التنسيق إلى قدرتها وصلاحياتها المتعلقة بنشر المعلومات، وتنظيم وتنسيق المعلومات التي تسنى جمعها، وجمع البيانات من الجهات الحكومية، ومن عناصر فاعلة حكومية أخرى مثل المكتب الوطني للإحصاءات والبرلمان والسلطة القضائية، لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات.

وقد أظهرت الأدلة أن الآليات المؤقتة قد تعتمد بشكل أقل على شبكة دائمة من جهات التنسيق الوزارية المعنية بحقوق الإنسان في مجال إعداد التقارير والمتابعة. وتبين أن الآليات الأكثر استقراراً تعتمد بشكل أكبر على هذه الشبكات وغيرها من أشكال التنسيق الروتينية (مثل اللجان المشتركة بين الوزارات والأفرقة العاملة).

وبإمكان الآليات الوطنية أيضاً إنجاز مهمة التنسيق هذه إذا اتضحت أمامها الرؤية، وكان ثمة توافق مشترك بشأن الدور الذي تضطلع به. وبالتأكيد، فإن الدعم الوزاري سيسهم في تحقيق ذلك، إما من خلال الموقع المركزي للآلية داخل السلطة التنفيذية أو من خلال المشاركة المباشرة للوزراء أو وزراء الدولة، على سبيل المثال في الجلسات العامة أو أثناء اجتماعات التحقق من مشاريع التقارير.

القدرة على التنسيق

موريشيوس

تتألف الآلية الوطنية من وحدة معنية بحقوق الإنسان، وهي آلية التنسيق، ولجنة رصد حقوق الإنسان، وهي شبكة رصد تابعة لأصحاب مصلحة متعددين. وقد أنشئت الوحدة والآلية في عام ٢٠١٠ و٢٠١١، على التوالي، ويقع مقرهما داخل مكتب رئيس الوزراء. وهما تتعاونان بشكل وثيق مع مكتب المدعي العام في مجال إعداد التقارير.

وتُعدّ الوحدة المعنية بحقوق الإنسان جدولاً زمنياً للمشاورات مع جميع أصحاب المصلحة مع أخذ مواعيد التقارير في الاعتبار. وتضطلع هذه الوحدة ومكتب المدعي العام أو الوزارة المعنية بمسؤولية جمع البيانات. وتتصل الوحدة بجهات التنسيق الموجودة في كل وزارة من الوزارات ذات الصلة لطلب المعلومات الضرورية. وبعد الاتصال بجهات التنسيق هذه، فإن الوزارات المعنية تتحمل مسؤولية الحصول على المعلومات من السلطات المحلية والهيئات الأخرى.

المكسيك

قبل ستة أشهر من تقديم أحد التقارير، تُرسل المديرية المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية في وزارة الخارجية نسخاً من التقرير السابق والتوصيات السابقة، ومذكرة بالمسائل والملاحظات المتعلقة بمضمون التقرير المقبل، ومذكرة لوجستية تتقيد بالعدد المحدد لصفحات التقرير، وشرحاً لكيفية عمل هيئات المعاهدات ذات الصلة؛ وجدولاً زمنياً بمراحل إعداد التقرير والمواعيد النهائية.

وأنشأت وحدات المديرية المتخصصة المسؤولة عن حقوق محددة شبكات من جهات التنسيق للمساعدة في تنسيق جمع المعلومات من ٣٥ مؤسسة اتحادية مختلفة. وكرست المديرية كذلك ممارسات دائمة في مجال التنسيق للحصول على المعلومات وتبادلها مع السلطة التشريعية (مجلس الشيوخ ومجلس النواب)، ومحكمة العدل العليا.

ووضعت المديرية عملية دائمة أمام مجلس النواب. وفيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، على سبيل المثال، فقد نبهت المديرية المجلس قبل ١٠ أشهر من بدء عملية إعداد التقارير، وقدمت له تقريراً ليعلق عليه. وتحيل المديرية أيضاً إلى هذا المجلس توصيات هيئات المعاهدات وتتيح له إمكانية الاتصال بالمقررين الخاصين.

ووضعت المديرية أيضاً إجراءً دائماً للتنسيق مع محكمة العدل العليا للحصول على معلومات إحصائية عن قضايا حقوق الإنسان، ويجري العمل بهذا الإجراء منذ عام ٢٠١١.

المغرب

كرست المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان قدرتها على التنسيق من خلال إنشاء مديرية مستقلة للتنسيق الحكومي الدولي. وتستخدم هذه المديرية شبكة من جهات التنسيق لغرض الحصول على معلومات عن إعداد التقارير والمتابعة.

وتنسق المندوبية بشكل مستقل مع أعضاء السلطة القضائية عن طريق وزارة العدل والحريات، وقد أعدت أدلة بشأن المعاهدات الدولية التي انضم إليها المغرب، وهي تستخدم لتدريب القضاة والموظفين القضائيين.

جمهورية كوريا

تنسق "الإدارات الحكومية المختصة" عملية صياغة التقارير التي تقدم إلى هيئات المعاهدات. وهي تحدد مواعيد تقديم التقارير، وتُعدّ الجدول الزمني لصياغة التقارير، وتدعو الجهات صاحبة المصلحة إلى تقديم المعلومات وإلى أن تكون جزءاً من لجان الصياغة المؤقتة. وتجمع الوزارة الرائدة بعد ذلك مشروع التقرير، وتعقد اجتماعاً للجنة الصياغة وتضع الصيغة النهائية لمشروع التقرير.

والإدارات الحكومية المختصة المكلفة بمعاهدات حقوق الإنسان الأساسية هي على النحو التالي:

- وزارة العدل للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الأول الملحق به، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاستعراض الدوري الشامل وخطة العمل الوطنية؛
- وزارة الصحة والرعاية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين الأول والثاني؛
- وزارة الخارجية والتجارة للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- وزارة شؤون المساواة بين الجنسين والأسرة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري.

السنغال

في السنغال، يجري إعلام السلطة القضائية بالملاحظات والتوصيات الختامية لهيئات المعاهدات عن طريق وزارة العدل.

ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن الآليات الوطنية المكلفة بإعداد التقارير والمتابعة تضع إجراءات للتنسيق مع المستويات الحكومية المحلية ودون الوطنية من أجل رصد الجهود المبذولة على تلك المستويات. ويقر المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بأن الاتجاهات نحو اللامركزية وإحالة مسؤوليات أكبر إلى الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية الأخرى تعني أن التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان تعتمِد بشكل متزايد على التنفيذ من قبل الحكومات المحلية ودون الوطنية. وعلى سبيل المثال، فقد أوصى المقرر

الخاص المعني بالسكن اللائق في تقرير صدر مؤخراً بأن تشجع الدول الحكومات على المستوى المحلي والمستويات دون الوطنية على المشاركة بنشاط في جميع آليات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، بما في ذلك عمليات الاستعراض وإجراءات الشكاوى لهيئات المعاهدات، والاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، وأن تحال التوصيات المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان إلى الحكومات المحلية ودون الوطنية مع طلبات لتقديم ردود واتخاذ إجراءات متابعة، وتعميم التوصيات على المجتمعات المحلية في شكل سهل المنال (انظر A/HRC/28/62).

قائمة مرجعية بسبل تعزيز قدرات الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة على التنسيق

- ☑ عقد جلسات عامة عادية للآلية الوطنية؛
- ☑ وضع جدول زمني لاجتماعات تنسيق منتظمة مع جميع جهات التنسيق الوزارية ووضع قائمة للبريد الإلكتروني لإتاحة تبادل المعلومات بشكل منتظم؛
- ☑ إدراج استخلاص المعلومات من طرف رئيس الوفد بشأن الاستعراض الدوري الشامل والحوارات التفاعلية مع هيئات المعاهدات والتوصيات الواردة خلال الجلسات العامة العادية و/أو اجتماعات جهات التنسيق؛
- ☑ فيما يتعلق بالتقرير القادم، يتعين الاضطلاع بما يلي: (أ) عقد اجتماع تحضيري للآلية الوطنية لشرح الطريقة التي تعمل بها الآلية ذات الصلة المعنية بحقوق الإنسان وتحديد هيكل ومضمون التقرير المقبل؛ (ب) إرسال نموذج/جدول إلى أعضاء الآلية الوطنية وجهات التنسيق يورد التوصيات السابقة مع الوزارات الوصية، مع طلب الحصول على معلومات و/أو مشاريع مساهمات في التقرير الدوري، بما في ذلك الحد الأقصى لعدد الكلمات ومواعيد التقديم؛
- ☑ إحالة التوصيات الصادرة عن الآليات المعنية بحقوق الإنسان إلى مختلف مستويات السلطة القضائية، عن طريق وزارة العدل، وجمع المعلومات من المحاكم عن القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان؛
- ☑ وضع إجراءات دائمة للتفاعل مع البرلمان، مثل إطلاع البرلمان على عملية إعداد التقارير/ الاستعراض، وتقديم مشاريع التقارير لإبداء التعليقات، وإحالة التوصيات، وإقامة الصلات بين البرلمان والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

جيم- التشاور

تشير قدرة الآلية الوطنية المكلفة بإعداد التقارير والمتابعة على التشاور إلى قدرتها على تعزيز وقيادة المشاورات مع المؤسسة (المؤسسات) الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

إعداد التقارير: مسؤولية الدولة في مجال الصياغة والتشاور

من المطلوب إجراء مشاورات واسعة النطاق لإعداد تقرير تقدمه الدولة، إلا أن التقرير النهائي ومضمونه يندرجان دوماً ضمن مسؤولية الدولة وحدها. وتشجع هيئات المعاهدات الحكومات بشدة على أن تتشاور بشكل واسع ومفيد مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين لدى إعداد التقارير التي تقدمها دولتهم، على النحو المطلوب بموجب آليات أخرى، مثل الاستعراض الدوري الشامل. وتتمثل الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فضلاً عن المجتمع المدني، وكمثال على ذلك المنظمات غير الحكومية والجمعيات القانونية والفئات المهنية والأوساط الأكاديمية ونقابات العمال. ويمكن للمشاورات أن تتخذ أشكالا متنوعة مثل مشاركة أصحاب المصلحة في حلقات العمل أو في اجتماعات الصياغة التحضيرية وطلب إبداء تعليقات على مشاريع التقارير التي تعدها الدولة. ومع ذلك، هذا التشاور لا يمنع أصحاب المصلحة أنفسهم من التعاون بصورة مباشرة مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان (على سبيل المثال، عن طريق تقديم تقاريرهم إلى هيئات المعاهدات أو تقديم معلومات لإدراجها في تقارير أصحاب المصلحة في الاستعراض الدوري الشامل).

وعلى النحو المحدد في عام ٢٠١٣ في إحدى الملاحظات العامة الصادرة عن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تُشجّع على أن تقدم تقارير بشكل مستقل عن الحكومة. وتفيد بأن من المناسب أن تتشاور الحكومات مع المؤسسات الوطنية في إعداد التقارير التي تقدمها الدولة إلى آليات حقوق الإنسان، ولكن لا ينبغي أن تعدّ المؤسسات الوطنية هذه التقارير ولا أن تقدم تقارير باسم الحكومة.

ويمكن للمشاورات الوطنية أو أشكال الحوار المنتظم الأخرى التي تدعو إلى إجرائها الآلية الوطنية وتشارك فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني أن تتيح الفرصة لإجراء مناقشة مفتوحة لمشاريع التقارير والردود الموجهة إلى الهيئات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

وينبغي لها أن تتيح على النحو الأمثل إشراك أصحاب الحقوق الأشد تأثراً، بمن فيهم المحرومون والمهمشون من الفئات والأفراد الذين سيساعدون الدولة في إعداد التقارير الدورية أو الردود التي توفر بدقة معلومات عن التدابير المتخذة في التعامل مع القضايا التي حددوها. وسوف يؤدي ذلك، في المقابل، إلى تعزيز الشفافية والمساءلة بشكل كبير.

القدرة على التشاور

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

في المكسيك، تُرسل المديرية المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية جميع التقارير إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لاستعراضها وتتشاور أيضاً بشأن مشاريع الردود على توصيات هيئات المعاهدات. ومع ذلك، فإن اللجنة تقدم تحليلها ووجهة نظرها في التقارير التي ترفعها إلى هيئات المعاهدات حتى تحافظ على استقلالها عن الحكومة. ومع ذلك، فإن اللجنة تدعى، في إطار ممارسة معتادة، إلى الاجتماعات التي تعقدها وزارة الخارجية بشأن إعداد التقارير عن حقوق الإنسان، وتشارك على نحو قاطع في هذه الاجتماعات بصفة مراقب.

وفي البرتغال، توجه دعوة دائمة إلى أمين المظالم (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان) لحضور جميع اجتماعات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وفي جمهورية كوريا، يطلب من السلطات أن تأخذ في الاعتبار آراء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لدى إعداد التقارير التي تقدم إلى الهيئات الدولية لحقوق الإنسان.

المجتمع المدني

لدى كمبوديا خمس آليات لإعداد التقارير على مستوى خمس وزارات، وتُنظّم جميعها بموجب مرسوم أو مرسوم فرعي. وتتضمن تلك الآليات لجنة حقوق الإنسان التي أنشئت في عام ٢٠٠٠، وتضطلع هذه اللجنة التي تكون مسؤولة أمام مجلس الوزراء بتقديم التقارير المتعلقة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وبالاستعراض الدوري الشامل، والتنسيق مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وتسند إليها ولاية قانونية لإعداد التقارير الوطنية المتعلقة بتنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما يشمل التعاون مع الوزارات والمؤسسات والمجتمع المدني، من أجل حماية حقوق الإنسان وتطويرها في كمبوديا. ويكلف المجلس الوطني لشؤون الطفل بإعداد التقارير عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، ويكلف مجلس شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة بإعداد التقارير عن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويشرك كلا المجلسين المجتمع المدني في أعمالهما.

ويشارك مجلس الخدمة الاجتماعية في موريشيوس، وهو شبكة راعية لمنظمات المجتمع المدني وتضم أكثر من ١٢٥ منظمة غير حكومية، مشاركة نشطة في الدعوة السياساتية، وهو ممثل في لجنة رصد حقوق الإنسان بصفة جهة تنسيق تابعة للمجتمع المدني.

وفي البرتغال، تجتمع لجنة حقوق الإنسان ثلاث مرات على الأقل في السنة في جلسات عامة وعلى مستوى الأفرقة العاملة عند الاقتضاء. ويتعين فتح جلسة واحدة على الأقل من هذه الجلسات العامة الثلاث أمام المجتمع المدني. ومع ذلك، فإن الاجتماعات الأكثر تواتراً تكون مع جماعات المجتمع المدني على مستوى الأفرقة العاملة، وغالباً ما تعقد هذه الاجتماعات استجابة لطلبات من هذه الجماعات (بشأن حقوق المسنين، على سبيل المثال) أو لمناقشة مشاريع التقارير الوطنية المقدمة إلى هيئات المعاهدات. وتحتفظ اللجنة أيضاً بقائمة بعناوين المنظمات غير الحكومية البريدية. ويمكن لأي منظمة من منظمات المجتمع المدني أن تطلب تضمينها في هذه القائمة البريدية، لتتلقى بالتالي دعوات لحضور اجتماعات اللجنة ومحاضر هذه الاجتماعات.

قائمة مرجعية بسبل تعزيز قدرات الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة على التشاور

- ☑ وضع جدول زمني للمشاورات التي تُجرى مع جميع أصحاب المصلحة مع أخذ مواعيد تقديم التقارير في الاعتبار؛
- ☑ يمكن للآلية الوطنية، إذا كانت مستقلة مؤسسياً، أن تُنشئ مديرية مستقلة تُعنى بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني؛
- ☑ يمكن لها، بخلاف ذلك، إنشاء "مكتب" للتشاور مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني خلال عملية الصياغة؛
- ☑ إدراج ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بصورة منهجية في هيكل الآلية الوطنية والأفرقة العاملة، وإشراكهم في الجلسات العامة (دون التمتع بحق التصويت حتى تحافظ هذه المؤسسات على استقلالها بما يتماشى مع مبادئ باريس)؛
- ☑ إرسال مشاريع التقارير إلى المؤسسات الوطنية لإبداء التعليقات؛
- ☑ إنشاء شبكة اتصال خاصة بالمنظمات غير الحكومية وقائمة بعناوين هذه المنظمات البريدية؛
- ☑ دعوة المجتمع المدني إلى لمشاركة بصورة دورية في جلسات عامة مختارة أو في اجتماعات جهات التنسيق؛
- ☑ عقد اجتماعات مواضيعية محددة مع المجتمع المدني (بما في ذلك لدى الاستجابة للطلبات الواردة من منظمات المجتمع المدني)؛
- ☑ تعميم محاضر الجلسات العامة و/أو الاجتماعات التي تعقد مع المجتمع المدني في أوساط شبكة المجتمع المدني.

دال- إدارة المعلومات

تشير قدرة الآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة على إدارة المعلومات إلى قدرتها على الاضطلاع بما يلي:

- تتبع إصدار التوصيات والقرارات المنبثقة عن الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان؛
- رصد هذه التوصيات والقرارات بصورة منهجية وتجميعها من الناحية الموضوعية في جدول أو قاعدة بيانات سهلي الاستعمال؛
- تحديد الوزارات و/أو الوكالات الحكومية المسؤولة عن تنفيذها؛
- وضع خطط للمتابعة، بما في ذلك تحديد خطوط زمنية، مع الوزارات المعنية لتسهيل هذا التنفيذ؛
- إدارة المعلومات فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المعاهدات والتوصيات، بما في ذلك من أجل إعداد التقرير الدوري المقبل.

ومن أجل تحسين القدرة على إدارة المعلومات بشكل أمثل، فمن المستحسن للغاية أن تضم الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة ممثلين عن مكتب الإحصاءات الوطني (كما هو الحال في البرتغال، على سبيل المثال).

القدرة على إدارة المعلومات

المكسيك

تضطلع المديرية المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية بدور رئيسي في جمع وإدخال التوصيات الواردة في قاعدة بيانات وتحديد المؤسسات الرئيسية لتوفير المعلومات اللازمة لتقارير المتابعة. وقد وضعت هذه المديرية ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المكسيك ومركز البحوث والتعليم في المجال الاقتصادي (Centro de Investigación y Docencia Económicas) قاعدة بيانات متاحة لعامة الجمهور بجميع التوصيات والملاحظات البالغ عددها ١ ٧٠٠ والمتعلقة بحقوق الإنسان في المكسيك والصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان (www.recomendacionesdh.mx).

وتتولى هذه المديرية مسؤولية الرد على أسئلة المتابعة والتوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل. وتنسق المديرية هذه الردود عن طريق تعاونها مع نفس اللجان المؤقتة المسؤولة عن صياغة التقارير. وتحدد وزارة الخارجية المؤسسات الرئيسية التي يُحتاج إليها لتوفير معلومات عن تقارير

المتابعة وتتصل بها بصورة فردية، وتمنحها مهلة شهر لتقديم مساهماتها. وتنسق أيضاً مع الجهات الحكومية الأخرى لرصد التوصيات.

البرتغال

تعمم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان توصيات هيئات المعاهدات على جميع أعضائها بعد كل حوار يُجرى مع هيئات المعاهدات. وتُتاح التوصيات أيضاً لعامة الجمهور عبر موقعها الشبكي. وتناقش اللجنة، بعد كل حوار، الملاحظات والتوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات في جلستها العامة القادمة، حيث يدعى رئيس الوفد الوطني إلى تقديم استخلاص للمعلومات من الحوار والتوصيات.

وتضطلع اللجنة في الكثير من الأحيان بتحديث قائمة التوصيات التي تقدمها إلى البرتغال هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان ومجلس أوروبا والآليات الإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان.

وتستخدم اللجنة أيضاً خطة عمل سنوية يتضمن الفصل الأخير منها تعهدات تتعلق بالعمل الذي سيضطلع به أفرادها خلال السنة القادمة (ثلاثة تعهدات لكل عضو). ويلزم الأعضاء في نهاية العام بتقديم تقرير عما أنجزوه للوفاء بهذه التعهدات. وتُدرج هذه المعلومات في التقرير السنوي للجنة. وتتاح خطة العمل السنوية والتقرير السنوي كوثائق عامة على الموقع الشبكي للجنة[أ] وعن طريق وسائط التواصل الاجتماعي. وترسل هاتان الوثيقتان إلى السفارات الأجنبية في لشبونة. وتترجم خطة العمل السنوية أيضاً إلى الإنكليزية وترسل إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

(أ) www.portugal.gov.pt/pt/ministerios/mne/quero-saber-mais/sobre-o-ministerio/cndh.aspx.

قائمة مرجعية بسبل تعزيز قدرات الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة على إدارة المعلومات

- ☑ جمع التوصيات حسب الموضوع وتحليلها وترتيبها حسب الأولوية، وتعميم التوصيات المجمعة والمرتبة حسب الأولوية على الأعضاء وجهات التنسيق؛
- ☑ تحديث هذه القوائم باستمرار؛

- ☑ وضع خطة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان (ملف تجهيز النصوص أو جدول بيانات أو قاعدة بيانات) أو خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان ومتابعة تنفيذها، بالاستناد إلى هذه القوائم التي تسنى تجميعها وترتيبها حسب الأولوية؛
- ☑ تحديث قاعدة البيانات المستخدمة باستمرار وتسجيل التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، وإتاحتها للجمهور (باراغواي على سبيل المثال)؛
- ☑ الطلب من الأعضاء، خلال الجلسات العامة العادية، تقديم تقرير في نهاية السنة عن الطريقة التي تنفذ بها وزاراتهم التوصيات الموجهة إليها في خطة التنفيذ أو في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وما فعلوه للوفاء بتعهداتهم في إطار الاستعراض الدوري الشامل؛
- ☑ إصدار تقرير سنوي وإتاحته للجمهور؛
- ☑ إنشاء موقع شبكي و/أو تكريس حضور وسائط التواصل الاجتماعي؛
- ☑ إنشاء مديرية مستقلة ضمن الآلية الوطنية المسؤولة عن تتبع التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، إذا كانت هذه الآلية مستقلة مؤسسياً.

وتساهم عوامل محددة في التنسيق الفعال لمتابعة توصيات الهيئات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. وسوف ييسر **التجميع حسب الموضوع والترتيب اللاحق حسب الأولوية** لعدد كبير من التوصيات والقرارات المنبثقة عن الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان عمليتا التنفيذ وتتبع التقدم المحرز على المستوى الوطني. وتتمثل العوامل التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار لدى تحديد أولويات التوصيات المجمعة فيما يلي: (أ) هل تعتبر هيئة المعاهدة المسألة قيد النظر مسألة عاجلة؟؛ (ب) هل شددت آليات أخرى أيضاً على هذه المسألة؟؛ (ج) هل يمكن إنجاز التنفيذ دون آثار مترتبة على الميزانية؟؛ (د) هل تُعدّ هذه المسألة من المسائل ذات الأولوية على المستوى الوطني وفقاً لأصحاب مصلحة آخرين، بما في ذلك الجمهور العام أو وسائط الإعلام أو المجتمع المدني؟؛ (هـ) هل تثير هذه المسألة قلق الفئات أو الأفراد المحرومين والمهمشين؟

خطط التنفيذ وخطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان

لا تتبوأ الآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة موقعاً مركزياً في مجال تنسيق إعداد التقارير فقط ولكنها محورية أيضاً لتنسيق وتعقب متابعة توصيات أو قرارات الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. وتتمثل إحدى الوسائل الهامة التي يمكن بها الاضطلاع بذلك في **خطة تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق**

الإنسان. ويمكن هذه الخطة أن تساعد الآلية الوطنية التي تجمع التوصيات من الناحية الموضوعية، وتحدد الوكالة/الإدارة المسؤولة عن التنفيذ وتحديد المسؤوليات، وكذلك الأطر الزمنية، وتتبع التنفيذ، بوسائل منها استخدام المؤشرات.

وتتمثل إحدى الوسائل الأخرى (الأشمل) في مجال التنسيق وتعقب المتابعة في اعتماد **خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان**. وينبغي أن يستند وضع خطة العمل هذه إلى مشاورات واسعة النطاق ودراسة أساسية شاملة. وتشكل التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان دليلاً وأساساً مفيدين لوضع خطة عمل وطنية ولتحديد الأولويات. وتمثل خطط العمل الوطنية وثائق شاملة تيسر سبل دمج التوصيات المجمعة والمرتبة حسب الأولوية من جميع الآليات. وسيتيح الرصد الدوري، الذي قد تضطلع به الآلية الوطنية، بعد ذلك إدخال تعديلات على الأهداف والغايات والأطر الزمنية.

ويمكن أن تكون خطة العمل الوطنية مصدراً لولاية الآلية الوطنية، كما هو الحال في موريشيوس. وقد اعتمدت في عام ٢٠١٢ خطة عمل وطنية بعد مشاورات أجرتها الحكومة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. واقترحت إنشاء آليتين ضمن مكتب رئيس الوزراء، وتشكل هاتان الهيئتان في الوقت الراهن الآلية الوطنية المكلفة بإعداد التقارير والمتابعة، وهما: لجنة رصد حقوق الإنسان والوحدة المعنية بحقوق الإنسان (انظر الفرع باء). وأوضحت خطة العمل الوطنية أن لجنة رصد حقوق الإنسان تضطلع بمهمة تقييم التقدم المحرز في ضوء المؤشرات والمعايير، وأن الوحدة المعنية بحقوق الإنسان هي الجهة التي تقوم بوضع هذه المؤشرات.

ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان في منشور "*Handbook on National Human Rights Plans of Action*"، سلسلة التدريب المهني رقم ١٠ (منشورات الأمم المتحدة)، وهو متاح على الموقع التالي: www.ohchr.org/Documents/Publications/training10en.pdf (اطلع على الموقع في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦).

وتُشكل **قواعد البيانات والمنابر الإلكترونية** التي تجمع وتتابع التوصيات المحدثة بصورة منتظمة ودورية بمعلومات التنفيذ أدوات هامة تستخدمها الآليات الوطنية لتحسين التنفيذ وتبسيطه على المستوى الوطني. وتعزز هذه الأدوات قدرة الدولة والتزامها في مجال المتابعة والرصد، وتتيح لها في الوقت نفسه تقييم واستعراض و/أو ووضع التشريعات والسياسات العامة والخطط والبرامج استناداً إلى التعقيبات الدورية بشأن الإنجازات والتحديات. ويمكن أيضاً لهذه الأدوات، حينما تكون متاحة أمام عامة الجمهور، أن تحسن إلى حد كبير الشفافية والمساءلة العامة. ولدى فهرس المفوضية العالمي لحقوق الإنسان (http://uhri.ohchr.org/) وقاعدة بيانات سوابقها القضائية (http://juris.ohchr.org/) إمكانات قوية كأدوات لإيصال التوصيات والقرارات إلى مجموعة من السلطات الوطنية المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات، وإتاحة هذه التوصيات والقرارات المتاحة لوكالات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة حتى تتمكن من دمجها في خططها وبرامجها.

SIMORE نظام رصد التوصيات - أداة إلكترونية لرصد التنفيذ (باراغواي)

نظام رصد التوصيات (المعروف اختصاراً في الإسبانية باسم SIMORE) هو أداة إلكترونية وضعت في باراغواي لإتاحة الوصول إلى التوصيات التي تقدمها كل من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى باراغواي. وتُحدّث المعلومات الواردة في نظام رصد المعلومات بصورة دورية بحيث يرصد تنفيذ التوصيات، وتحدد التحديات وتعزز عملية اتخاذ القرارات من أجل حماية حقوق الإنسان. وييسر هذا النظام صياغة التقارير الدورية. وهو موجود على خادم وزارة الخارجية (www.mre.gov.py/mdhpy/Buscador/Home) ومتاح لعامة الجمهور. ويُحدّث هذا النظام من خلال شبكة من جهات التنسيق في الوزارات، والتي تنقل معلومات المتابعة مباشرة إلى قاعدة البيانات ويشرف عليه ويضمن اتساق شكله وأسلوبه مدير برامج تابع لوزارة الخارجية.

وشاركت الوزارات والمؤسسات العامة ذات الصلة في إنشاء نظام رصد التوصيات، وهو ما تطلب إنشاء شبكة مشتركة بين المؤسسات لتجنب الازدواجية وضمان التنفيذ الفعال للتوصيات. وتطلب إنشاء هذا النظام أيضاً تعزيز قدرات الموظفين على إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في السياسات والخطط السنوية. ودعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إنشاء هذا النظام وهي بصدد وضع قاعدة بيانات نموذجية عامة تتاح للدول بناءً على طلبها.

وتحتاج الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة إلى بناء القدرة إلى **توفير معلومات متعمقة**، لا تتعلق فقط بالقوانين والسياسات (***مؤشرات هيكلية***) ولكنها تتعلق أيضاً بتنفيذها الفعلي (***مؤشرات العمليات***) وبالنتائج التي تتحقق للمستفيدين (***مؤشرات النتائج***). وسيتطلب ذلك وجود بيانات ومؤشرات مصنفة عن الاستخدام الفعال للموارد العامة لإنفاذ السياسات ذات الصلة. ويتطلب ذلك، في المقابل، الإلمام بمعلومات إدارة الموارد العامة (لا سيما فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

ونتيجة لذلك، فمن الضروري أن تولي جميع الدول الاعتبار لبناء قدرات آلياتها الوطنية لتتمكن من العمل بشكل وثيق مع مكتب الإحصاءات الوطني ووضع نظم جمع معلومات مركزية قادرة على جمع وتحليل المعلومات المستقاة من مجموعة واسعة من المصادر، ومنها على سبيل المثال: (أ) الوثائق القانونية والوثائق المتعلقة بالسياسات والتخطيط الاستراتيجي والوثائق الإدارية الأخرى؛ (ب) البيانات التي تستند إلى أحداث (بما فيها البيانات التي جمعتها الآليات القضائية أو شبه القضائية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة)؛ (ج) الإحصاءات الاجتماعية – الاقتصادية والإدارية (بما فيها السجلات الإدارية وبيانات التعدادات والاستقصاءات الإحصائية، كالإحصاءات المتعلقة بالإيذاء وظروف العيش)؛ (د) استقصاءات الرؤى والرأي؛ و(هـ) الوثائق المتعلقة بإدارة الموارد العامة (التخطيط، وتعبئة الموارد، ووضع الميزانيات، والإنفاق والمعلومات المتعلقة بالأداء).

الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة ووضع مؤشرات وطنية لحقوق الإنسان

استناداً إلى منشور *مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ*[أ]، قررت اللجنة الوطنية البرتغالية لحقوق الإنسان، في عام ٢٠١٢، إطلاق مشروع تجريبي ووضع مؤشرات وطنية بشأن الحق في التعليم. وأنشأت فريقاً عاملاً لوضع هذه المؤشرات. وترأست وزارة الخارجية هذا الفريق العامل الذي ضم ممثلين من وزارة التضامن والعمل والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم والعلوم ومكتب القانون المقارن والتوثيق التابع لمكتب النائب العام، والمكتب الوطني للإحصاء. وقد أنجز هذا العمل في تموز/يوليه ٢٠١٣، وأقرته اللجنة في جلسة عامة عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

وقد وضعت اللجنة منذ ذلك الحين مؤشرات بشأن حق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه، وفي التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، ومنع ومكافحة العنف ضد المرأة. وهي تعمل حالياً على وضع مؤشرات تتعلق بالحق في السكن اللائق والحق في عدم التمييز والمساواة.

وقد ثبت أن هذه المؤشرات تشكل أداة مفيدة للبرتغال للوفاء بالتزاماتها في مجال إعداد التقارير.

(أ) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 13.XIV.2.

وترد هذه المنهجيات باستفاضة في منشور *مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ*. ويقدم هذا المنشور وصفاً تفصيلياً لمؤشرات حقوق الإنسان، ومصادر البيانات ذات الصلة وأساليبها. ويورد أمثلة على المؤشرات المتاحة عموماً لعدد من حقوق الإنسان التي كثيراً ما يشار إليها في الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. وقد اعتمدت الدول والعمليات التشاركية الوطنية هذه القوائم في وضع مؤشرات مناسبة من ناحية السياق، وتعزيز قياس حقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات.

دور منسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة

تستخدم آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كنقطة دخول لإجراء حوار مع الحكومات بشأن قضايا حقوق الإنسان. ويمكن أن تساعد عملية إعداد التقارير العادية التي تضطلع بها آليات حقوق الإنسان ومتابعتها على المستوى القطري على توليد قوة دفع قوية لمعالجة القضايا الصعبة، مع توافر إمكانية كبيرة لجمع الحكومة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة على نفس المائدة لمناقشة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان.

ويمكن لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة ممارسة دورهم التنظيمي من خلال تيسير إقامة منبر لحوار وطني بشأن حقوق الإنسان، والجمع ما بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الوكالات الحكومية المختلفة والوزارات والهيئات الحكومية والسلطات الإقليمية والمحلية والبرلمان والسلطة القضائية ووسائط الإعلام والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الوطنية وأمناء المظالم والمنظمات غير الحكومية وممثلي الأقليات والزعماء التقليديون والدينيون والمجتمع المدني. ويمكن أن يشكل ذلك أولى الخطوات الحاسمة نحو إحداث تغير تشريعي وسياساتي وبرنامجي.

ويمكن لفريق الأمم المتحدة القطري دعم الإعداد والأداء الفعال للآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة بإشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ويمكن أيضاً تشجيع الحكومة على وضع خطة وطنية لتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان أو خطة عمل لحقوق الإنسان لتناول توصيات هيئات حقوق الإنسان، وربطها بأولويات التنمية الوطنية، ووضع جداول زمنية محددة ومؤشرات ومعايير للنجاح. ويمكن لفريق الأمم المتحدة القطري أن يدعو إلى متابعة توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان ويتعقب باستمرار هذه المتابعة على المستوى القطري.

وينبغي أيضاً لفريق الأمم المتحدة القطري أن يضمن، من خلال عملية التقييم القطري المشترك التي يجريها مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أن عمليات التحليل والتخطيط والبرمجة التي تنفذ على المستوى الوطني تعكس هذه التوصيات المجمعة والمرتبة حسب الأولوية، وتدعم دمجها في خطط التنمية الوطنية. وستضمن هذه الجهود أيضاً استناد الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها الإنمائية المستدامة إلى حقوق الإنسان، وتتناول تحقيق وعد خطة عام ٢٠٣٠ الرامي إلى عدم إغفال أحد، والهادف إلى الحد من التفاوتات تدريجياً.

الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة في عجالة

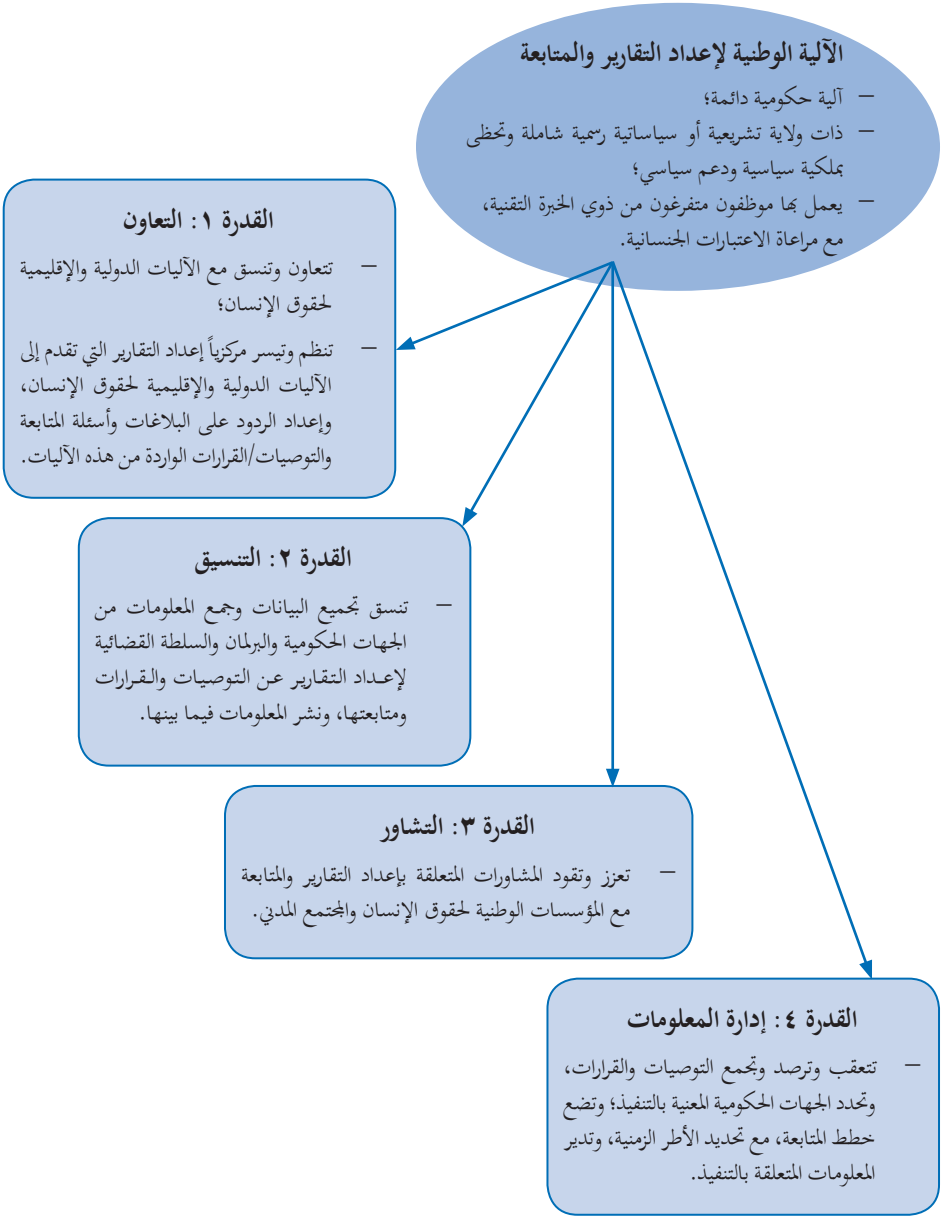

الخلاصة

يمكن أن تضطلع الآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة بدور حاسم في تعزيز نظام حماية حقوق الإنسان لدولة من الدول. وحتى تحقق هذه الآلية إمكاناتها كجهة فاعلة رئيسية ناشئة في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني، فمن اللازم إحداث تحول في الكيفية التي يجري بها تصورها. وتبين البحوث التي أجرتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن الأطر المؤقتة لم تعد قادرة على التعامل بكفاءة مع الحجم الهائل من متطلبات الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن هذه البحوث تُظهر أيضاً أن الطابع الدائم أو المؤسسي لهذه الآلية لا يضمن في حد ذاته فعاليتها، على الرغم من أنه يعزز قدرة الدولة على التعامل مع مسألة التقارير المتأخرة. وعلى سبيل المثال، فقد ثبت، على نحو مماثل، عدم فعالية الآليات الوطنية الدائمة التي نجحت في تطوير قدرتها في مجال التعاون، ولكنها أهملت جانب التنسيق مع الفروع الأخرى من هياكل الدولة مثل البرلمان والسلطة القضائية، أو التشاور مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، في الاضطلاع باختصاصاتها الواسعة النطاق، والتي ينبغي أن تتجاوز النطاق الضيق المتمثل في تقديم التقارير إلى الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. والآليات الوطنية بحاجة إلى أن تطور مجموعة من القدرات التكميلية الأكثر عمقاً في مجال التعاون والتنسيق الحكومي والتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنية الآخرين وإدارة المعلومات التي تعمل على تعزيز الإدارة والمساءلة الوطنيتين القائمتين على حقوق الإنسان.

وأفادت الدول التي أنشأت آليات وطنية دائمة عن تحقيق مكاسب إجمالية رئيسية وزيادة المنافع الناجمة عن التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تحسين إدارة المعلومات على المستوى الوطني وإعداد تقارير ذات جودة أعلى. وتمتلك هذه الآليات الإمكانات اللازمة لضمان إدماج حقوق الإنسان في سياسات الدول في مختلف المجالات ذات الصلة، وهو ما يؤدي إلى تحسين إعمال حقوق الإنسان وإلى تحقيق تنمية أكثر عدلا واستدامة.

ومن المتوقع أن تعمل الآلية الوطنية الفعالة، على المدى الطويل، على تحقيق النتائج الوطنية التالية:

(أ) إجراء الدولة **لتقييم ذاتي** لأدائها في تنفيذ أحكام المعاهدات والتوصيات والقرارات، وبوجه عام، في إعمال حقوق الإنسان وتحديد الثغرات والتحديات المتبقية؛

(ب) دعم **استعراض التشريعات والسياسات والبرامج** المتعلقة بحقوق الإنسان، حسب الحاجة وفي ضوء ما تقرره السلطات الوطنية؛

(ج) بناء **إطار وطني** موثوق ومستمر ومستدام **لإعداد التقارير والمتابعة**؛

(د) تحسين مستوى **الإدارة** التشاركية والشاملة والخاضعة للمساءلة و**القائمة على حقوق الإنسان**؛

(هـ) تعزيز **المعارف والكفاءة المهنية واستدامة الخبرات المحسنة والمملوكة والمطورة وطنياً داخل الهياكل الحكومية**؛

(و) التحفيز على إجراء **حوارات وطنية** منتظمة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن الالتزامات والتعهدات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان في إعداد تقارير الدول الدورية، وتعزيز الملكية الوطنية لحقوق الإنسان؛

(ز) تحديد **الممارسات الجيدة ومشورة الخبراء** من خلال التعاون الفعال مع النظام الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان.

Printed at United Nations, Geneva – 1602422 **(A)** – November 2016 – 795 – **HR/PUB/16/1**